

سماة من بعض النسخ **قوله** على العريبي كاجله وهو يقيم العري
اسم للعقد ويكسرهما اسم للزوجة فيذكر ويؤتى **قوله** حادق
نعم وراي غالباً ممن كفرة كوضحة اللون والسرور هو كل
ما يسره الانسان **قوله** وانما لكثرة شاة ويستحب فيها
ما يستحب في العقيدة كما باقي ومنه ان لا يكسر عظم ما ينح
قوله وانواعها كثيرة في ابي تبلغ عشرة او احد عشر وقد
جمعها بعضهم في **قوله** **فتا**
ان الولاية عشرة مع واحد **قوله** من عدها فخذ عري في افرانه
قوله والحرم عند نفاسها وعقيدتها للطفل والاعتد خندانها
والحفظ قران وان اب لغده **قوله** قالوا الحزاق لحذقه وبيانه
ثم الملاك لعفده ووليمية في عرسه فاحرص على اعلان
او كذا اعادة بلا سب نزي **قوله** وصبره كسايه لمكانه
ونقطة لغده ووصية **قوله** لمصيبة ويجوز من جيرانه
واذا اطلقت الولاية لا تنصرف الا لولاية الفرس فقط فتأمل
قوله اليها واجبه ابي خير الصيحين اذا دعى احدكم **قوله**
ابى وليمة عرس خليفاتها **قوله** العلامة البخاري وهذا
في غير نقاضي اما هو فلا تجب عليه الاجابة في محل ولا يثبه
بل ان كان للداعي خصومة او غلب على ظنه انه سيجاحص
حزم عليه الحضور **قوله** في الاجابة واذا حضر ينقله ان يقصد
بالاجابة الا تمتد بالسنه حتى يثاب **قوله** على الاصح هو الفقد
قوله ولا يجيب اكل منها اي بل يندب ان لم يكن صابجا وجره
عليه

عليه الفطر من فرض ويجوز من فطر هو افضل ان شق عليه عدم
الكل **قوله** في الاصح هو المعتد **قوله** بشرط الحضور مفرد مضاف
فيهم اذا الشرة وطب كثيرة نحو عشرة بشرط اتمام **قوله** ان لا يحصى
الداعي الاعيان اي وليسوا اهل حرفته والام يسقط وجوب
الاجابة عليه خلافا لشيخ الاسلام **قوله** بل يستحب اي في
اليوم الاول وتباح في الثاني وتكره في اليوم الثالث فكله ان
لم يكن لضيف نحو مكان ولم يجز كل يوم لصنف مخصوص
من الناس كما يقع ذلك في مصر غالباً ولا وجبت الاجابة
وان اراد على ثلاثة ايام **قوله** الا من عذر الخ لواز الش ما قدمه
بقوله بشرط ان لا يحصى الداعي الخ عن هذا كان ابي وانسب
لان العقد شامل لجميع الشروط التي منها ما تقدم فتأمل **قوله**
اي مانع من الاجابة كان الا وحي ان يقول مسقط او جوب الاجابة
كان شأن الاعذار ذلك فتأمل **قوله** في موضع الدعوة ليس
قيده الا لو كان في طريقه مثلاً كان كذلك **قوله**
لم ينصرف الوقت الولاية واستنيط السبكي من كلام البقوي
ان وقتها موسع من حين العقد فبدخل وقتها له والفضل له
فعلما بعد انه منب على المقدم وان يكون ليلا **قوله** او لا يلبس به
عجاسته اي الحسة او عريضة او كشف عورة او خوة ذلك
ومن الشروط اربعة ان لا تكون الولاية من مال المحرم عليه
او من مال من في مال حرام بل يخرجه عليه الاجابة ان علم حرمته ماله
ومسها ان لا يكون في حضوره ثمنه او ضلوه صرحة كما مر في اجنبية